

مؤشر

ترجمات



رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . السبت 18 نوفمبر 2023



25.0% قناة بن جوريون

25.0% قناة السويس

25.0% الحلم الصهيوني

25.0% الممرات التجارية الدولية

معهد واشنطن: حرب غزة تظهر تزايد خطر التصعيد في المنطقة

(إقليمي ودولي . معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)

نشر معهد واشنطن مقالاً للباحث أندرو جيه تابلر يستعرض فيه مخاطر توسع الحرب ليشمل جبهات أخرى مع استمرار التصعيد في المنطقة.

ويقول الكاتب إنه وبعد مرور أربعين يوماً وولاية على اندلاع أزمة غزة والحرب الإقليمية التي توقع البعض أنها ستجتاح الشرق الأوسط وتعطل أسواق الطاقة والاقتصاد العالمي، لم يحدث أي شيء - على الأقل حتى الآن. وتواصل إسرائيل عملياتها العسكرية في غزة بزعم تدمير قدرات حماس وإنشاء قطاع غزة بطريقة أو بأخرى يحكمه أي طرف آخر.

وفي الوقت نفسه، ظهرت تقارير تفيد بأن إيران أبلغت حماس أن عدم وجود تحذير مسبق بشأن هجوم 7 أكتوبر يعني أن طهران لن تتدخل بشكل مباشر في الصراع. ومع ذلك، رد وكلاء إيران ضد إسرائيل وحليفاتها الولايات المتحدة في ثلاثة ساحات إقليمية مختلفة.

الأول يتضمن هجمات متعددة يشنها حزب الله ضد إسرائيل والعكس على طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية. والثاني يشمل إطلاق الحوثيين لصواريخ بعيدة المدى وطائرات مسيرة من اليمن، والتي اعتراضتها إسرائيل والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية جميعها أو سقطت في مناطق فارغة.

أما الرد الثالث، وربما غير المتوقع - مع تداعيات سياسية غير معروفة بالقدر نفسه - فيتضمن تصعيداً عسكرياً أفقياً مستمراً لمدة شهر من الميليشيات المدعومة من إيران ضد القواعد العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء سوريا والعراق، والذي يستمر على الرغم من ثلاث ضربات عسكرية أمريكية متتالية.

ويرى الكاتب أن الافتقار إلى قواعد واضحة في الجبهة السورية يزيد من خطر التصعيد غير المقصود هناك والذي قد يسفر عن عواقب لا يمكن السيطرة عليها.

وفي حين تمكنت الولايات المتحدة وشركاؤها من احتواء القتال حتى الآن على جبهات القتال المحتملة، فإن الصراعات الطويلة الأمد عبر جبهات متعددة دون تحديد واضح للخطوط الحمراء تزيد من خطر الحسابات الخاطئة أو الحوادث غير المقصودة التي يمكن أن توسع الأعمال العدائية الإقليمية.

يديعوت أحرونوت: إسرائيل ترفض صفقة تبادل الأسرى القطرية الحالية

(إقليمي ودولي . يديعوت أحرونوت)

اهتم تقرير لصحيفة يديعوت احرونوت برفض حكومة الحرب الإسرائيلية صفقة التبادل الحالية المقترحة مع حركة حماس برعاية قطرية.

وقالت الصحيفة العبرية إن إسرائيل أبلغت الوسطاء القطريين في وقت متأخر من يوم الجمعة أنها ترفض تماماً صفقة تبادل الأسرى المحدثه مع حماس، والتي تشمل إطلاق سراح 50 أسيراً إسرائيلياً محتجزين في غزة.

وتصر إسرائيل على عدم فصل العائلات المحتجزة، وتطالب بإطلاق سراح جميع الأمهات والأطفال في غزة من القطاع معاً. وأعربت إسرائيل عن استعدادها للتخلي بالمرونة بشأن عدد الأيام التي ترغب في وقف القتال فيها مؤقتاً في غزة لتمكينها من إطلاق سراح المزيد من الأسرى.

وبالإضافة إلى ذلك، قال ممثلون إسرائيليون إن الاتفاق الذي سيجري بموجبه إطلاق سراح ما بين 70 إلى 80 رهينة ما زال مطروكاً للمناقشة.

وقد اتخذ قرار رفض الاقتراح الحالي خلال اجتماع مجلس الوزراء الحربي خلال الليل. وأثناء المناقشة، قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو موقف وزير الدفاع يوآف غالانت، الذي أيده رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال هرتسي هاليفي ورئيس الشاباك رونين بار.

وفي نهاية المطاف، وافق مجلس الوزراء على أن زيادة الضغط العسكري على حماس من شأنه أن يحسن فرص التوصل إلى اتفاق.

وقالت الصحيفة إن الوسطاء القطريين وقادة حماس قطعوا الاتصال في اليوم الأخير بعد أن قطع رؤساء حماس الاتصالات مع قطر في أعقاب العملية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في مستشفى الشفاء في غزة. وبحسب التقارير، يدعي زعيم حماس في غزة يحيى السنوار أنه طالما أن الجيش الإسرائيلي يعمل في المستشفى، فلن يتمكن من إجراء مفاوضات مع إسرائيل.

ومن المتوقع أن يصل بريت ماكجورك مبعوث الرئيس الأمريكي جو بايدن، السبت، إلى قطر لمناقشة صفقة تبادل الأسرى. وتحدث أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني مع بايدن يوم الجمعة، وجاء في بيان للبيت الأبيض أنهما ناقشا الحاجة الملحة للإفراج عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس دون أي تأخير.

أكسيوس: الديمقراطيون اليهود يقودون الجهود من أجل شحنات الوقود إلى غزة

(إقليمي ودولي . أكسيوس)

كشفت موقع أكسيوس الأمريكي أن العشرات من الديمقراطيين في مجلس النواب بقيادة زملائهم اليهود يطالبون إدارة بايدن بالضغط على إسرائيل للسماح بشحنات الوقود إلى غزة.

ويلفت الموقع إلى أن هذا التحرك يُمثل مثالا آخر على عدم الارتياح المتزايد بين المشرعين الديمقراطيين تجاه الحملة العسكرية الإسرائيلية والوضع الإنساني المتدهور في القطاع.

في رسالة إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكن، شدد المشرعون على الحاجة الماسة لتوفير كميات كبيرة من الوقود

عبر المنظمات الدولية أو غير الحكومية التي جرى فحصها لمجموعات الإغاثة العاملة في غزة.

ويشير الموقع إلى أن الرسالة، التي اطلعت عليها أكسيوس، يقودها النواب اليهود سوزان وايلد (ديمقراطية من ولاية بنسلفانيا)، وجيمي راسكين (ديمقراطية من ماريلاند)، وجان شاكوفسكي (ديمقراطية من إلينوي).

وحذر المشرعون من أن نقص الطاقة الكافية لتشغيل المستشفيات ومحطات تحلية المياه ومرافق معالجة مياه الصرف الصحي يخلق الظروف لأزمة صحية عامة محتملة هائلة.

ولم ترد وزارة الخارجية على الفور على طلب التعليق على الرسالة.

وبحسب الموقع، وتحت ضغط من إدارة بايدن، تسمح إسرائيل لشاحنات الأمم المتحدة التي تنقل المساعدات إلى غزة بالتزود بالوقود عند معبر رفح، وهي المرة الأولى التي تسمح فيها إسرائيل بدخول كمية كبيرة من الوقود إلى غزة منذ هجوم 7 أكتوبر.

لكن إسرائيل لا تزال تفرض قيوداً إلى حد كبير على إمدادات الوقود في غزة بسبب المخاوف من وصولها إلى حماس واحتمال استخدامه كسلاح.

وكتب المشرعون: «نحن نفهم أن حماس لعبت دوراً رئيساً في نقص الوقود في غزة، بسبب قرار المنظمة الإرهابية بتخزين الإمدادات الموجودة»، معترفين أيضاً بالمخاوف بشأن تحويله.

لكنهم أشاروا إلى أن بليكن ومسؤولين آخرين في إدارة بايدن قالوا إنه لا يوجد دليل حتى الآن على أن حماس سرقت أي مساعدات إنسانية.

ويتنوع الموقعون على الرسالة البالغ عددهم 48 من التقدميين البارزين مثل النائب جيم ماكجفرن (ديمقراطي من ماساشوستس) وبراميل جايابال (ديمقراطية من واشنطن)، رئيسة التجمع التقدمي، إلى أعضاء أكثر اعتدالاً مثل النائب سيث مولتون (ديمقراطي من ماساشوستس) وسوزي لي (ديمقراطية من نيفادا).

ويمثل عديد من الأعضاء المناطق المتأرجحة، بما في ذلك وايلد والنواب مات كارتر (ديمقراطي من بنسلفانيا)، وجهان هاوز (ديمقراطية من ولاية كونيتيكت)، وفال هويل (ديمقراطية من ولاية أوريغون)، وكريس ديلاز (ديمقراطية من ولاية بنسلفانيا).

وبالإضافة إلى وايلد وراسكين وشاكوسكي، وقع أيضاً النائبان اليهوديان ستيف كوهين (ديمقراطي من تينيسي) وآدم شيف (ديمقراطي من كاليفورنيا).

ويقول الموقع إن الرسالة هي مجرد أحدث مثال على تلاشي الدعم الذي تمتعت به إسرائيل في أعقاب هجوم 7 أكتوبر الذي بدأ يتلاشى مع استمرار الحرب - بما في ذلك بين المشرعين اليهود.

ونشرت النائبة بيكا بالينت (ديمقراطية من ولاية فيرمونت) يوم الخميس مقالة تدعو إلى وقف فوري للحرب بين إسرائيل وحماس للسماح بوقف حقيقي لإطلاق النار عن طريق التفاوض، وهي أول عضوة يهودية تتخذ مثل هذه الخطوة وتدعو إلى وقف إطلاق النار..

المونيتور: مصر تدفع نحو الخصخصة وتبيع حصة شركة التبغ لمشتري إماراتي

(إقليمي ودولي . المونيتور |)

نشر موقع المونيتور تقريراً أعدّه جاك داتون يسلط الضوء فيه على أحدث الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية فيما يتعلق بخصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة.

وقال الكاتب إن الحكومة المصرية باعت حصة في شركة إيسترن كومباني لصناعة منتجات التبغ إلى شركة جلوبال للاستثمار القابضة الإماراتية، وهي أول عملية بيع أجنبي لأصول حكومية رئيسة منذ الموافقة على برنامج الخصخصة مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر الماضي.

وأكد هاني أمان، الرئيس التنفيذي لشركة إيسترن، أكبر شركة لتصنيع وتوزيع منتجات التبغ في مصر، عملية البيع لرويترز في تقرير نشر يوم الخميس.

واشترت جلوبال للاستثمار 30%، أو 669 مليون سهم، من شركة إيسترن مقابل 16.40 مليار جنيه مصري (531.60 مليون دولار)، أو 24.51 جنيه للسهم. ويجري تداول أسهم إيسترن عند حوالي 27.60 يوم الخميس.

وأعلن مجلس الوزراء المصري في سبتمبر أن شركة جلوبال للاستثمارات وافقت على شراء حصة مقابل 625 مليون دولار، بعد أن استحوذت عليها من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية المملوكة للدولة، والتي تمتلك 50.95% من أسهم إيسترن. وقال مجلس الوزراء أيضاً إن شركة جلوبال للاستثمار ستقدم 150 مليون دولار لشراء التبغ لأغراض الإنتاج. وتمتلك الحكومة الآن حصة قدرها 20.95% في إيسترن بعد عملية البيع.

وقدم البنك الاستثماري المجموعة المالية هيرميس المشورة بشأن الصفقة. وقال ماجد العيوطي، العضو المنتدب ونائب رئيس قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية بالمجموعة المالية هيرميس، في بيان إن الصفقة لها تأثيرات إيجابية بعيدة المدى لكل من شركة إيسترن وكذلك الاقتصاد المصري بشكل عام.

وأضاف: «باعتبارها واحدة من أكبر مبيعات حصص الأقلية في تاريخ مصر وواحدة من أكبر معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في السنوات العديدة الماضية، تعكس هذه الصفقة رغبة المستثمرين المستمرة في الحصول على حصص في الشركات المصرية الرائدة، سواء كانت في قطاعات دفاعية أو في السعي لتحقيق فرص نمو عالية».

ويمثل البيع جزءاً من برنامج الخصخصة الشامل الذي تنفذه الحكومة المصرية. وفي ديسمبر 2022، توصلت القاهرة إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج إصلاح مدته 46 شهراً مرتبطاً بقرض بقيمة 3 مليارات دولار من شأنه أن يشهد خصخصة مصر لجزء كبير من أصول الدولة، وتعزيز الصادرات وإجراء تغييرات لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

في 14 مايو، باعت الحكومة المصرية حصة قدرها 9.5% في الشركة المصرية للاتصالات التي تسيطر عليها الدولة مقابل 3.75 مليار جنيه (120 مليون دولار). وشملت عملية البيع بشكل رئيس مستثمرين محليين.

وبعد غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير 2022، تركزت مصر في وضع ضعيف اقتصادياً، مع هروب رؤوس الأموال بما يصل إلى أكثر من 40 مليار دولار وزيادة فاتورة الواردات، مما أضعف الموارد المالية للدولة، بما في ذلك الاحتياطيات الأجنبية.

وتعد مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، ويأتي معظم إمداداتها من منطقة البحر الأسود. وأدت الحرب إلى توقف مؤقت لصادرات القمح والحبوب، ولم تستأنف إلا بشكل متقطع. وأعلنت روسيا في 17 يوليو انسحابها من الاتفاق الذي

فورين بوليسي: استراتيجية الهند الجديدة للشرق الأوسط تتبلور

(أمني وعسكري . فورين بوليسي)

استعرض الباحث الهندي كبير تانيجا، في تقرير نشرته مجلة فورين بوليسي تبلور استراتيجية جديدة للهند تجاه منطقة الشرق الأوسط.

يقول الكاتب إن سياسة الهند في الشرق الأوسط في عهد رئيس الوزراء ناريندرا مودي يُنظر لها في الغالب على أنها ناجحة ومحيرة. ويتمتع حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم، الذي ينتمي إليه مودي، بنزعة قومية هندوسية يمينية، ومع ذلك فإن تواصل الهند مع العالم العربي كان بمثابة نجاح واضح على مدى العقد الماضي.

بين الشرق الأوسط القديم والجديد

ويضيف الكاتب أن الحرب المستمرة بين إسرائيل وحماس كانت سبباً في تسليط الضوء على التوازن الدبلوماسي في نيودلهي بين الشرق الأوسط «الجديد» ودعمها التقليدي للشرق الأوسط «القديم».

ويتحدد الجديد من خلال قرب نيودلهي المتزايد من النظام الأمني للولايات المتحدة، في حين يجري تسليط الضوء على القديم من خلال تحول واضح بعيداً عن فكرة عدم الانحياز.

وتمثل مشاركة الهند في أدوات جديدة للدبلوماسية الاقتصادية - مثل الاتفاق المصغر I2U2 بين الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا الذي أعلن عنه على هامش قمة مجموعة العشرين في سبتمبر دليلاً واضحاً على هذه التغييرات غير الدقيقة في الموقف، بقيادة التوافق المتنامي بين نيودلهي وواشنطن على التصدي للصين.

ظلت الهند داعماً ثابتاً للقضية الفلسطينية منذ استقلالها، ذلك أنها نظرت إلى الأزمة من خلال الدعم المعنوي للسيادة الفلسطينية وكنضال ضد الاستعمار. وفي عام 1975، أصبحت الهند أول دولة غير عربية تمنح الوضع الدبلوماسي الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان رئيسها آنذاك ياسر عرفات يزور نيودلهي بانتظام. وأصبحت تلك العلاقة أكثر تعقيداً.

في الشهر الماضي، أدان مودي إرهاب حماس قبل أسابيع قليلة من استضافة جناح الشباب في الجماعة الإسلامية في ولاية كيرالا الجنوبية، التي تتمتع بعلاقات وثيقة مع الخليج، محاضرة افتراضية لزعيم حماس السابق خالد مشعل، عرض خلالها مجموعة واسعة من وجهات النظر التي كانت موجودة منذ فترة طويلة داخل الهند.

وبعد عقود من الميل نحو العالم العربي، في عام 1992، قرر رئيس الوزراء آنذاك ناراسيمها راو إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل. وقد حدث ذلك في وقت شهد تغيراً كبيراً في جميع أنحاء شبه القارة الهندية، والذي تميز بالتحرير الاقتصادي للبلاد بعد سنوات من الأزمة.

ومع ذلك، كانت إسرائيل تبني بهدوء أساساً قوياً لهذا الاحتمال على مدى العقود السابقة، إذ زودت الهند بالمساعدات العسكرية في حربين حاسمتين خاضتهما ضد باكستان في عام 1971، قبل التطبيع، ثم مرة أخرى في عام 1999، بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة.

وأوضح الكاتب أن هذا التطبيع مع إسرائيل أجبر الهند على إجراء عملية توازن بين أقطاب القوة الثلاثة في المنطقة: العالم العربي، وإسرائيل، وإيران. وتظل هذه الجهات الثلاث مهمة للمصالح الهندية. ويستضيف العالم العربي الكبير أكثر من 7 ملايين عامل هندي، يرسلون مليارات الدولارات إلى الاقتصاد الهندي في شكل تحويلات مالية؛ وتظل إسرائيل شريكاً مهماً في مجال التكنولوجيا والدفاع؛ ويساعد موقع إيران الاستراتيجي على تعزيز المصالح الهندية في كل من آسيا الوسطى وأفغانستان الأكثر اضطراباً الآن في ظل نظام طالبان.

وبالتقدم سريعاً إلى عام 2023، تبدو السياسة الخارجية الهندية تجاه المنطقة أكثر واقعية في التصميم، وموازنة الفرص والتحديات في نظام عالمي منقسم بشكل متزايد، أو ما أطلق عليه الباحثان مايكل كيماج وهانا نوت على نحو مناسب «عصر تشتيت انتباه القوى العظمى».

ومع النمو السريع الذي يشهده اقتصاد الهند، والذي يضع نصب عينيه أن يصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030، فإن رغبتها في النفوذ تنمو كذلك. والشرق الأوسط، من منظور السياسة الخارجية، هو المكان الذي يخضع فيه قدر كبير من هذا النفوذ للاختبار.

ويرى الكاتب أن نيودلهي تبتعد ببطء عن سياسة عدم الانحياز وتتجه إلى النظام الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة مع الحفاظ على العلاقات مع الحلفاء القدامى وهم دول العالم العربي وإيران.

فورين بوليسي: ماكرون يخرج عن الصف الغربي بشأن الحرب بين إسرائيل وحماس

(إقليمي ودولي . فورين بوليسي)

نشرت مجلة فورين بوليسي تقريراً للكاتب ميشيل باربيرو تناول فيه الخلاف الذي بدأ في الظهور بين الموقف الفرنسي وموقف الغرب فيما يتعلق بحرب إسرائيل في غزة.

وقال الكاتب إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوجه أقسى انتقادات من أي زعيم لمجموعة السبع تجاه إسرائيل منذ بداية الصراع ويتحدث بصراحة عن الحاجة إلى العمل نحو وقف ممتد لإطلاق النار في الوقت الذي تشهد فرنسا، موطن أكبر الجاليات اليهودية والمسلمة في أوروبا، انقسامات بسبب الحرب بين إسرائيل وحماس.

إلى جانب المخاوف الإنسانية، ناهيك عن الرغبة في لعب دور أكبر على المسرح العالمي، لدى ماكرون سبب وجيه للرغبة في إنهاء سريع للحرب؛ ذلك أن معاداة السامية وكرهية الإسلام تتزايد في البلاد: فقد شهدت فرنسا أكثر من 1500 عمل أو ملاحظة معادية للسامية منذ اندلاع الصراع، أي ثلاثة أضعاف تلك التي حدثت في العام الماضي بأكمله. واعتقلت السلطات ستمائة شخص على خلفية هذه الأحداث. ويقول زعماء مسلمون إن العداء يختم ضد مجتمعاتهم أيضاً.

دعوة لوقف إطلاق النار

وقال ماكرون في مقابلة مع بي بي سي الأسبوع الماضي «هذا هو الحل الوحيد الذي لدينا، وقف إطلاق النار، لأنه من المستحيل تفسير أننا نريد محاربة الإرهاب بقتل الأبرياء. هؤلاء الأطفال والسيدات وكبار السن يتعرضون للقصف والقتل». وأضاف «لا يوجد سبب لذلك ولا شرعية، لذلك نحث إسرائيل على التوقف».

ويشير الكاتب إلى أن حلفاء آخرين لإسرائيل، بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا، يحاولون كبح جماح إسرائيل وإقناعها بالموافقة على وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. لكن دعوات ماكرون شديدة اللهجة لوقف إطلاق النار، وهو المصطلح الذي يعني وقفًا غير محدد للأعمال العدائية، جعلته إلى حد كبير شخصًا غريبًا بين الزعماء الغربيين ولم تمر دون أن يلاحظها أحد، إذ قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن ماكرون ارتكب خطأ جسيمًا ماديًا وأخلاقيًا.

وأشارت المجلة إلى أن الحرب على الجبهة الداخلية لماكرون تحتم، لافتة إلى تصاعد الأعمال المعادية للإسلام والمعادية للسامية على خلفية تطورات الحرب الجارية.

وتنقل المجلة عن ميشيل ويفيورك، مدير الأبحاث في كلية دراسات العلوم الاجتماعية المتقدمة في باريس، قوله «إذا استمرت الأمور بهذا القدر من القلق في الشرق الأوسط، فسيظل الوضع الداخلي في فرنسا فظيئًا كما هو اليوم». وقال إن ماكرون «يسعى للسيطرة على كل هذه الأمور، وهذا ليس بالأمر الهين».

كما تفرض الحرب على ماكرون تحديات سياسية جديدة. وسارعت مارين لوبان، زعيمة حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف والمنافس الأكثر إثارة للقلق للرئيس الوسطي، إلى التعبير عن دعمها المطلق للحملة العسكرية الإسرائيلية، وهي خطوة اعتبرها الكثيرون خطوة ناجحة لمزيد من قطع العلاقات مع ماضي حزبها المعادي للسامية. وهي تتصدر حاليًا في استطلاعات الرأي.

الخروج عن الصف الغربي

لكن الأمر لا يتعلق فقط بالمشاكل الداخلية، ووفقًا للكاتب. ويقول الخبراء إن خروج ماكرون عن صف القوى الغربية الأخرى وانتقاد إسرائيل علنًا بسبب عملياتها العسكرية له علاقة أيضًا بتطلع فرنسا منذ فترة طويلة إلى لعب دور أكبر من ثقلها على المسرح العالمي، ورفضها ببساطة الانصياع للخط الذي تمليه الولايات المتحدة. ويعتبر موقف فرنسا من القضية الإسرائيلية الفلسطينية تقليديًا أكثر دقة من دعم أمريكا القاطع لإسرائيل، ولطالما كان «الاستقلالية الاستراتيجية» عن واشنطن أحد مشاريع ماكرون المفضلة.

وقال كريستيان ليكين، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ساينس بو: «كلما اندلعت أزمة، تسعى فرنسا إلى إيجاد دور لنفسها». وقال منذ حقبة الرئيس الفرنسي شارل ديغول في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، «حتى لو كانت لدينا موارد أقل من القوى العظمى، فإننا نحاول التصرف كما لو كنا لا نزال أحدهم. بالنسبة للفرنسيين، سيكون من المأساة الاعتراف بأنهم لم يعودوا مهمين».

وبعد اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس، انطلق ماكرون في جولة في المنطقة، فقد التقى بقيادة إسرائيل والصفة الغربية والأردن ومصر؛ وأعلنت عن نشر حاملتي طائرات هليكوبتر في شرق البحر المتوسط؛ واستضاف مؤتمرا حول المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، وتعهد برفع التبرعات الفرنسية من 20 مليون يورو إلى 100 مليون يورو هذا العام.

وقد يرى كثيرون أن هذا الموقف قد يبدو وكأنه حدث من قبل. في أوائل العام الماضي، عندما كان الغزو الروسي لأوكرانيا يلوح في الأفق، ذهب الرئيس الفرنسي أيضًا إلى أقصى الحدود الدبلوماسية، برحلة حظيت بتغطية إعلامية كبيرة إلى موسكو في محاولة لمنع الهجوم. ثم، بعد أشهر قليلة من الحرب، أثار حفيظة حلفائه عندما أشار إلى أن روسيا لا ينبغي إزلالها، وبدا وكأنه يدفع باتجاه التوصل إلى حل تفاوضي في وقت مبكر للغاية لأوكرانيا. وعلى الرغم من هذه الجهود الرامية إلى تشكيل دور لنفسها، تواجه فرنسا مرارًا التأثير المحدود الذي تتمتع به على الأحداث التي تحاول تشكيلها.

تأثير فرنسي محدود

ويلفت الكاتب إلى أن موقف فرنسا قد يثير غضب القادة الإسرائيليين، ولكنه لا يحمل وزن التمويل الدفاعي الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل كل عام، مع المفاوضات الجارية حاليًا في الكونجرس للحصول على حزمة إضافية تصل قيمتها إلى 14 مليار دولار.

وقال جوليان بارنز ديسي، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، إن اللاعبين الخارجيين الرئيسيين هنا هما الولايات المتحدة وإيران، مع وجود باريس في موقف أضعف بكثير.

والسؤال هو ما إذا كانت انتقادات ماكرون الصريحة لسلوك إسرائيل ستؤدي إلى التعجيل بإغلاق نافذة الشرعية التي تمتعت بها الحملة العسكرية على المستوى الدولي.

وماكرون ليس الزعيم الغربي الوحيد الذي يواجه وضعًا صعبًا في الداخل بسبب الصراع. ومثل فرنسا، تتعامل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا مع ارتفاع حاد في حوادث معاداة السامية، وفقًا للكاتب الذي أشار للاحتجاجات المتنامية ضد الحرب في الولايات المتحدة وبريطانيا.

ويرى الكاتب أن الرياح المعاكسة تتحرك بالفعل. فقد تجنبت إدارة بايدن الضغط من أجل وقف طويل الأمد لإطلاق النار حتى الآن، لكنها أصبحت أكثر صخبًا في دعواتها لوقف القتال لتوصيل المساعدات للمدنيين وتسهيل إطلاق سراح مئات الرهائن الذين ما زالوا في أيدي حماس.

وبعد أن بدأ الإسرائيليون باستهداف المستشفى الرئيس في غزة، والذي قالوا إن حماس وضعت تحته أحد مراكز قيادتها، حثهم بايدن على اتخاذ إجراءات أقل تدبلاً هناك.

وفي يوم الأربعاء، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للمرة الأولى منذ بداية الحرب قرارًا يدعو إلى هدنة إنسانية عاجلة وممتدة، وذلك بفضل امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، من بين دول أخرى.

ومع ذلك، في الوقت الحالي، لا يزال أقوى حليف لإسرائيل كارهاً لتبني لغة مباشرة مثل لغة ماكرون. وقال لوكيسن إن المهم لفرنسا هو أن تكون استباقية. لكن ما إذا كان يمكن تحقيق النتائج هو سؤال مختلف تمامًا.

أوراسيا ريفيو: قناة بن غوريون.. البديل الثوري الإسرائيلي المحتمل لقناة السويس

(إقليمي ودولي . أوراسيا ريفيو)

نشرت مجلة أوراسيا ريفيو تقريرًا للباحث والكاتب الكرواتي ماتيجا سيريتش يتناول فيه الخطط الإسرائيلية بإنشاء قناة بن غوريون لتكون بديلًا لقناة السويس.

يقول الكاتب إن الرأي العام العالمي تابع الحرب الوحشية بين إسرائيل وحماس في الأسابيع الأخيرة. لقد تحول المجتمع الدولي، على الرغم من قوته الكبيرة واحتجاجاته الحاشدة ضد الحرب في غزة، إلى مجرد متفرج يسمح للجيش الإسرائيلي بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة ببطء ولكن بثبات وتحويل قطاع غزة إلى أنقاض ورماد.

ورغم أن الحرب بدأت بتوغل مقاتلي حماس في جنوب إسرائيل، إلا أنه سرعان ما أصبح من الواضح أن الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين ستكون أعلى بكثير، كما كان متوقعًا.

ومن الواضح أن إسرائيل تستخدم التدخل في غزة استخدامًا واضحًا لتحقيق خطتها الوطنية الأكبر.

فرصة جديدة لفكرة قديمة

في الآونة الأخيرة، وبفضل الحرب، جرى إحياء فكرة مشروع قناة بن غوريون في وسائل الإعلام. وستربط القناة خليج العقبة (إيلات) في البحر الأحمر بالبحر المتوسط وستمر عبر إسرائيل وتنتهي في قطاع غزة (عسقلان) أو بالقرب منه. وهي بديل إسرائيلي لقناة السويس.

وأوضح الكاتب أن الأفكار الأولى حول ربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر على يد البريطانيين الذين أرادوا ربط البحار الثلاثة: الأحمر والميت والبحر المتوسط. وبما أن البحر الميت يقع على عمق 430.5 متر تحت مستوى سطح البحر، فإن مثل هذه الفكرة لم تكن قابلة للتنفيذ، ولكن يمكن تنفيذها في اتجاه آخر. وبتشجيع من تأميم عبد الناصر لقناة السويس، نظر الأمريكيون في خيار القناة الإسرائيلية، التي كانت حليفهم القوي في الشرق الأوسط.

في يوليو 1963، كتب إتش دي مكابي من مختبر لورانس ليفرمور الوطني، بموجب عقد مع وزارة الطاقة الأمريكية، مذكرة تستكشف إمكانية استخدام 520 تفتجيرًا نوويًا تحت الأرض للمساعدة في حفر حوالي 250 كيلومترًا من القنوات عبر صحراء النقب. وصُنفت الوثيقة على أنها سرية حتى عام 1993. وجاء في الوثيقة التي رفعت عنها السرية أن "مثل هذه القناة ستكون بديلًا ذا قيمة استراتيجية لقناة السويس الحالية ومن المحتمل أن تساهم كثيرًا في التنمية الاقتصادية للمنطقة المحيطة.

وظهرت فكرة قناة بن غوريون مرة أخرى في الوقت الذي وقّعت فيه ما يسمى باتفاقيات إبراهيم بين إسرائيل والإمارات والبحرين والمغرب والسودان. في 20 أكتوبر 2020، حدث ما لم يكن في الحسبان - وقعت الشركة الإسرائيلية المملوكة للدولة لخط أنابيب أوروبا آسيا والشركة الإماراتية ميد ريد لاند بريدج اتفاقية بشأن استخدام خط أنابيب النفط إيلات-عسقلان لنقل النفط من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط.

في 2 أبريل 2021، أعلنت إسرائيل أنه من المتوقع أن يبدأ العمل في قناة بن غوريون بحلول يونيو 2021، لكن ذلك لم يحدث. ويفسر عديد من المحللين إعادة الاحتلال الإسرائيلي الحالي لقطاع غزة على أنه أمر ينتظره عديد من السياسيين الإسرائيليين من أجل إحياء مشروع قديم. وقد سُمي المشروع على اسم أول رئيس وزراء لإسرائيل، الأب المؤسس لدولة

إسرائيل، ديفيد بن غوريون.

وعند النظر في المسار المخطط بمزيد من التفصيل، يمكن ملاحظة أن القناة تبدأ عند الحافة الجنوبية لخليج العقبة، من مدينة إيلات الساحلية بالقرب من الحدود الإسرائيلية الأردنية وتستمر عبر وادي عربة لمسافة حوالي 100 كيلومتر بين جبال النقب والمرتفعات الأردنية. ثم تنعطف غرباً قبل البحر الميت، وتستمر عبر واد في سلسلة جبال النقب، ثم تنعطف شمالاً مرة أخرى لتجاوز قطاع غزة وتنضم إلى البحر المتوسط في منطقة عسقلان.

أهمية قناة السويس

ويلفت الكاتب إلى أن أهمية قناة السويس للاقتصاد العالمي لا تقدر بثمن. وقد افتتحت قناة السويس عام 1867، مما جعل من الممكن تقصير طريق الشحن بين أوروبا وأفريقيا وآسيا. فبدلاً من الإبحار حول الساحل الجنوبي لإفريقيا (رأس الرجاء الصالح)، يمكن للسفن استخدام قناة السويس كطريق أسرع وأقل تكلفة. وتعتبر القناة ضرورية لنقل النفط والغاز من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق الأوروبية والشرق الأقصى.

وتمر عبر قناة السويس سنويا حوالي 25 ألف سفينة وتنقل ما بين 12 إلى 13% من التجارة العالمية. ويلعب النقل البحري عبر السويس دوراً رئيساً في الاقتصاد العالمي، فهو يدعم سلاسل التوريد الدولية ويحفز النمو الاقتصادي. وتعد قناة السويس المشروع الاقتصادي الأكثر قيمة في مصر. وحققت إيرادات قياسية بلغت 9.4 مليار دولار، أي حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

خصائص القناة

ويضيف الكاتب أن قناة بن غوريون ستكون أكثر كفاءة من قناة السويس، لأنها بالإضافة إلى قدرتها على استيعاب عدد أكبر من السفن، فإنها ستمكن من النقل المتزامن بين الاتجاهين للسفن الكبيرة من خلال تصميم فرعين للقناة. وعلى عكس قناة السويس، التي تقع على طول الشواطئ الرملية، فإن القناة الإسرائيلية ستكون لها جدران صخرية لا تحتاج إلى أي صيانة تقريباً. وتخطط إسرائيل لبناء مدن صغيرة وفنادق ومطاعم ومقاهي على طول القناة.

وسيكون عمق كل فرع مقترح للقناة 50 متراً وعرضه حوالي 200 متر. وسيكون أعظم من قناة السويس بـ 10 أمتار. ويمكن للسفن التي يبلغ طولها 300 متر وعرضها 110 أمتار أن تمر عبر القناة، وهو حجم أكبر السفن في العالم.

وفي حال تحقق ذلك، ستكون قناة بن غوريون أطول بمقدار الثلث تقريباً من قناة السويس التي يبلغ طولها 193.3 كم – ليصل طولها نحو 292.9 كم. وسيستغرق بناء القناة 5 سنوات وسيشارك فيها 300 ألف مهندس وفني من جميع أنحاء العالم. وتتراوح التكلفة التقديرية للبناء بين 16 و55 مليار دولار. وستجني إسرائيل حوالي 6 مليارات دولار سنوياً.

ويقول الكاتب إن من يسيطر على القناة، إسرائيل وحلفاؤها (في المقام الأول الولايات المتحدة وبريطانيا)، سيكون له تأثير كبير على سلاسل التوريد الدولية للنفط والغاز والحبوب، ولكن أيضاً على التجارة العالمية بشكل عام.

أهمية قطاع غزة للقناة

ويوضح الكاتب أنه وعلى الرغم من أنها لم تكن الفكرة الأصلية، إلا أنه وفقاً لرغبة بعض السياسيين الإسرائيليين، يمكن أن يكون آخر ميناء للقناة في غزة. وإذا دمرت إسرائيل غزة وسوتها بالأرض وهجرت الفلسطينيين، وهو السيناريو الذي سيحدث هذا الخريف، فإن ذلك من شأنه أن يساعد المخططين على خفض التكاليف وتقصير مسار القناة عن طريق تحويلها إلى قطاع غزة.

ولم يتحقق المشروع أبداً لأن الإسرائيليين والأميركيين كانوا يعلمون أنه لن توافق أي دولة عربية على مثل هذا الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. وأيضاً، حتى لو لم تنتهي القناة في قطاع غزة نفسها، فمن الصعب تصديق أن الإسرائيليين سينبونها بالقرب من أرض فلسطينية معادية في عسقلان.

وأشار الكاتب إلى أن مسافة القناة التي لا تتجاوز بضع عشرات من الكيلومترات عن قطاع غزة ستجعلها معرضة للخطر للغاية وعرضة للهجمات الفلسطينية بالصواريخ ومدافع الهاوتزر والطائرات المسيرة وغيرها من الأسلحة. ولهذا السبب فإن الشرط الأساسي لبناء القناة هو السيطرة العسكرية الإسرائيلية على منطقة غزة.

الدوافع الإسرائيلية لإنشاء قناة بن غوريون

ويتابع الكاتب قائلاً إن لدى إسرائيل دوافع قوية لحفر قناة خاصة بها بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، لأن مصر حرمت مراراً من استخدام قناة السويس. ومنذ إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 وهزيمة الدول العربية في الحرب الإسرائيلية العربية الأولى 1948-1949 حتى أزمة السويس عام 1956، ظل مضيق تيران وقناة السويس مغلقين أمام الملاحة الإسرائيلية. وقد أُغلقت قناة السويس في 1956-1957 بسبب الحرب العربية الإسرائيلية الثانية وتأميم القناة، والذي تُعدت بنجاح على يد الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

ورغم فتح قناة السويس عام 1957، إلا أن مصر استمرت في منع السفن الإسرائيلية لأنها لم تعترف بدولة إسرائيل. وخلال السنوات العشر من 1957 إلى 1967، وصلت سفينة واحدة فقط ترفع العلم الإسرائيلي وأربع سفن ترفع علماً أجنبياً إلى ميناء إيلات كل شهر. وبين عامي 1967 و1975، بسبب الحروب الإسرائيلية العربية الثانية والثالثة والرابعة وما ترتب على ذلك من حظر النفط العربي، جرى إغلاق قناة السويس مرة أخرى. ثم تعرضت قدرة إسرائيل على التجارة مع أفريقيا وآسيا (وخاصة استيراد النفط من الخليج) إلى إعاقة شديدة، وفقاً للكاتب.

لكن منذ نهاية الستينيات، استبدل الإسرائيليون النفط الفنزويلي، الذي كان أرخص وكان يصل عبر المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، بالنفط العربي. وقال الخبير السياسي الفلسطيني الدكتور سامي العريان إن مشروع بن غوريون قديم قدم تاريخ الاحتلال الإسرائيلي. وشدد على الأهمية العسكرية والاقتصادية والطاقة والاستراتيجية للقناة. وأضاف العريان أن خط بن غوريون أيضاً سيقوم بتقصير الطريق عبر أفريقيا بثلاثة أسابيع. وسيكون لذلك تأثير قوي على الطرق العالمية وسيلعب حتماً دوراً متصاعداً في التوترات الإقليمية وتأجيج الحرب.

وبحسب العريان، فإن لهذا التطوير آثاراً مباشرة على بحر إيجه والبحر المتوسط، الأمر الذي يتطلب التعاون بين مصر وتركيا.

الدوافع الاقتصادية للغرب لخلق بديل للسويس

وإلى جانب إسرائيل، فإن القوى الغربية، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لديهم دوافع لخلق بدائل لقناة السويس. أولاً، القناة ضيقة وليست عميقة ومن الممكن أن تُسد بسهولة. وهناك اختناقات مرورية متكررة.

وبالإضافة إلى الغلق المصري للقناة لأسباب سياسية خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، كان هناك غلق طبيعي لمدة أسبوع قبل عامين. وفي مارس 2021، أُغلقت قناة السويس لمدة ستة أيام بسبب سفينة الحاويات إيفر جيفن التي علقت في منتصف المجرى المائي بسبب هبوب الرياح القوية وبالتالي عرقله حركة المرور. وأدى الإغلاق على أحد أكثر طرق التجارة ازدحاماً في العالم إلى تباطؤ التجارة بشكل كبير بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وتسبب في خسائر عالمية فادحة.

الدوافع السياسية للغرب لبناء قناة تنافسية

ولكن، وبحسب ما يضيف الكاتب، فإنه وخلافاً للمشاكل الفنية للقناة، فإن الأسباب التي تجعل الغرب يرغب في الحصول على بديل لقناة السويس هي أسباب سياسية.

ولا يريد الغرب الاعتماد على قناة تسيطر عليها مصر، الحليف الوثيق لروسيا الاتحادية، التي يعتبرها الغرب تهديداً أمنياً كبيراً. وشهد الربيع العربي في مصر انهياراً مشيئاً، ووصل الجيش ونظام عبد الفتاح السيسي الاستبدادي إلى السلطة. وهو النقيض التام للديمقراطية الليبرالية التي ترغب فيها واشنطن. وفي عام 2022، ارتفعت صادرات مصر إلى روسيا إلى 595.1 مليون دولار، بزيادة 21.6% عن عام 2021.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت واردات مصر من روسيا إلى 4.1 مليار دولار عام 2022، بنسبة زيادة 15.5%. وتريد روسيا علاقات جيدة مع مصر والفلسطينيين بسبب الوجود العسكري الروسي في موانئ اللاذقية وطرطوس السورية. وفي وقت سابق من هذا العام، أصبح من المعروف أن مصر ستصبح عضواً كامل العضوية في مجموعة البريكس اعتباراً من الأول من يناير 2024. ولا يريد الغرب أن تسيطر مصر بشكل مباشر، ولا روسيا والصين بشكل غير مباشر، على التجارة العالمية.

وإلى جانب كونها حليفاً وثيقاً لروسيا، تعد القاهرة أيضاً شريكاً مهماً للصين. ويريد الأمريكيون وشركاؤهم عرقلة مشروع طريق الحرير الجديد الصيني العملاق، والذي تلعب فيه مصر دوراً مهماً. وفي عام 2014، وقعت بكين والقاهرة اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، إذ اتفقتا على التعاون في مجالات الدفاع والتكنولوجيا والاقتصاد ومكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية.

وخلال زيارة شي جين بينغ لمصر عام 2016، وقع البلدان على 21 اتفاقية أخرى، من بينها عقد لاستثمارات صينية بقيمة 15 مليار دولار في مشروعات مختلفة. وجذبت مشاريع البنية التحتية في المدن المصرية اهتماماً خاصاً من المستثمرين الصينيين. ووفقاً لسفير الصين في القاهرة، لياو لي تشيانغ، يرتبط طريق الحرير الجديد ارتباطاً وثيقاً برؤية مصر 2030 - خطة التنمية الطموحة التي أطلقها الرئيس السيسي.

وفي الفترة من 2017 إلى 2022، زادت الاستثمارات الصينية في مصر بنسبة 317%. وخلال الفترة نفسها، انخفضت الاستثمارات الأمريكية في مصر بنسبة 31%. ويبلغ حجم التجارة بين البلدين نحو 20 مليار دولار.

كل هذا، بطبيعة الحال، يشكل شوكة في خاصرة صناعات القرار الأميركيين الذين يبحثون عن طرق بديلة لعزل مصر. وإذا لم يتمكنوا بالفعل من تغيير الحكومة في مصر، فيمكنهم عزلها من خلال طرق تجارية أخرى مثل قناة بن غوريون.

وقال خبير الشرق الأوسط التركي إسماعيل نعمان تيلسي إن نهج الصين في المنطقة يتأثر بالمصالح الاقتصادية. فبكين لن ترغب في زعزعة استقرار المنطقة. وتولي الصين أهمية كبيرة للاستقرار في المنطقة بشكل عام نظراً لاعتمادها على منطقة الشرق الأوسط في مجال الطاقة. ويضيف نعمان تيلسي أن القناة عبر إسرائيل سيكون لها تأثير سلبي مباشر على مشروع العراق العملاق القادم، طريق التنمية الكبير، الذي يهدف إلى نقل الطاقة على طريق البصرة-أوروبا عبر تركيا.

القناة حلم صهيوني قد يصبح حقيقة

ويرى الكاتب أنه وإذا تحقق ذلك، فإن قناة بن غوريون ستحدث تغييراً جذرياً لأنها ستطغى على قناة السويس. ومن شأن المشروع أن يضع إسرائيل في مركز الشحن العالمي والتجارة العالمية. وستفقد مصر احتكارها لأقصر طريق بين أفريقيا وآسيا وأوروبا. وسيكون لظهور قناة إسرائيلية بديلة تأثير مدمر على الاقتصاد المصري.

وقد يندم الرئيس السيسي على وضع ثقته في إسرائيل والحكومات الغربية فوق رفاهية مليوني فلسطيني في غزة. فمصر، بصرف النظر عن إدانتها رسمياً للجرائم الجماعية التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، لم تفعل إلا أقل القليل لمنع ارتكاب الجرائم الإسرائيلية، والتي يسميها البعض إبادة جماعية. وأعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مرارا عن دعمه لفكرة القناة إلى جانب فكرة بناء خط سكة حديد فائق السرعة من إيلات إلى بئر السبع.

ويقول الكاتب إن تطبيق هذا المشروع، أو على الأقل البدء به، من شأنه أن ينقذ نتنياهو من أخطائه العديدة التي ارتكبها خلال فترة حكمه الطويلة، بما في ذلك الإخفاقات الاستخباراتية والعسكرية التي سهلت هجوم السابع من أكتوبر الذي نفذته حماس.

وبقدر ما تبدو أفكار القناة حلمًا صهيونيًا خياليًا للبعض، فإن إسرائيل ذاتها كانت يومًا حلمًا صهيونيًا تحول إلى واقع على مدى عدة عقود. وعودة فكرة القناة إلى الظهور مرة أخرى يعني إمكانية تنفيذها ميدانيًا بعد مرور بعض الوقت.

خطر الحرب الكبرى

إن العامل الأساسي الذي يحول دون تنفيذ المشروع على أرض الواقع هو وجود الفلسطينيين في غزة. ويجب تهجير الفلسطينيين من تلك المنطقة أو وضعهم تحت رقابة صارمة كما يحدث هذه الأيام. وبصرف النظر عن الفلسطينيين، فإن العقبة أمام القناة هي العالم العربي، وعلى نطاق أوسع، العالم الإسلامي.

ليس هناك شك في أن محاولة بناء قناة من البحر الأحمر عبر إسرائيل إلى مناطق عسقلان وغزة يمكن أن تؤدي إلى اندلاع حرب كبرى في الشرق الأوسط، لأنه من الصعب أن نصدق أن الدول الإسلامية لن تفعل شيئًا. وإذا لم يكن هناك أحد آخر، فمن المؤكد أن إيران ستترد.

وفي نهاية المطاف، فإن العائق أمام القناة هو روسيا والصين وشركاؤهما. ولن يقف الصينيون والروس مكتوفي الأيدي ويشاهدون ضررًا لا يمكن إصلاحه يلحق بمجموعة البريكس وطريق الحرير الجديد. وإذا ظهرت القناة الإسرائيلية إلى الحياة وسقطت قناة السويس في الخلفية، فإنها ستعزل موسكو وبكين عن البحر المتوسط. ولهذه الأسباب على وجه التحديد، يمكن أن يؤدي بناء القناة الإسرائيلية إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة، تمامًا كما أشعل إعلان دولة إسرائيل عديدًا من الحروب العربية الإسرائيلية التي استمرت لمدة 75 عامًا.

سيناريو إيجابي

ومع ذلك، فإن قناة بن غوريون كطريق مروري ليس بالضرورة أن تكون ظلًا سيئًا. ويمكن أن تكون القناة ظلًا جيدًا في سيناريو إيجابي تكون فيه دولتا إسرائيل وفلسطين قد اتفقتا سابقًا على نموذج الدولتين أو اتحاد دولتين مستقلتين أو على حل ثالث. ومن ثم فإن القناة التي ستمر عبر الأراضي الإسرائيلية والفلسطينية يمكن أن تكون عنصرًا من عناصر الارتباط الاقتصادي بين الشعبين اليهودي والفلسطيني اللذين سيستفيدان من استخدامها. ومع ذلك، بالنظر إلى تاريخ الـ 75 عامًا الماضية والأخبار الرهيبة الحالية من الأراضي المقدسة، فإن مثل هذا السيناريو أقرب إلى الخيال العلمي منه إلى السياسة الواقعية.